

النشاط التجاري في بلاد الشام في العصر الأموي

باحثة

د. جلييلة عبد الله حسين فضل الكريم

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على النشاط التجاري في بلاد الشام في العصر الأموي وبيان كثير من جوانب الحياة الاقتصادية، وتمثلت الأهمية في دراسة الحياة الاقتصادية في العصر الأموي، وقد انتهجت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي الوصفي، وذلك لتحديد أهمية النشاط التجاري في الدولة الأموية والعوامل التي أثرت في بيئة اقتصاد الدولة الأموية في التجارة والصناعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن موقع بلاد الشام الجغرافي ساعد في عملية التبادل التجاري مما أدى إلى زيادة دخل الدولة، ونجاح الأمويين في تحقيق الازدهار الاقتصادي في بلاد الشام، وتوصى الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: توصي بضرورة إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية التي تكشف لنا الجوانب التي مازالت مغمورة، وإجراء مسح ميداني وحصص البحوث والرسائل الجامعية التي تم إنجازها في هذا المجال بهدف تقويمها واستنباط موضوعات دراسية مستقبلية.

Abstract

This study aimed to identify commercial activity in Bilad Elsham in the Umayyad era and to show many aspects of economic life. The importance of the study represent in economic life in the Umayyad era .The study has adopted the historical analytical approach. In order to determine the importance of commercial activity in the Umayyad State and the factors that influenced the environment of the Umayyad State's economy in trade and

industry, That the geographical location of Bilad Elsham helped in the process of trade, which led to increased state income, and the success of the Umayyads in achieving its increase. Recommends mentioned to conduct more future studies that reveal the aspects that are still submerged, field survey and research inventory.

المقدمة

تبرز أهمية دراسة تاريخ الشام كونها أول موطن للأنبياء ومهد للرسالات السماوية، تتميز بلاد الشام بموقع جغرافي جعلها معبراً رئيسياً لتجار الشرق والغرب فضلاً عن خصوبة تربتها، وطيب مناخها، ووفرة محاصيلها مما جعلها منذ الأزمنة مطمعاً ومراكز للحضارة العالمية عامة والإسلامية خاصة، وكانت التجارة تلعب دوراً مهماً في اقتصاد البلاد.

ومن وراء القدرات الهائلة التي قام بها خلفاء الأمويين أمثال معاوية وعبد الملك والوليد بن عبد الملك اتجهت الدراسة للحياة الاقتصادية في بلاد الشام وكانت النواحي الاقتصادية في تلك البلاد تلعب دوراً مهماً.

النشاط التجاري:

التجارة وسيط نافع بين الصانع والمستهلك تقوم بترويج البضاعة وتسويقها وثم تحسينها وتعتمد كذلك على المهارة والجهد وتتعرض في الوقت ذاته للربح والخسارة⁽¹⁾. تعود أهمية التجارة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر الثروة والغنى، بالإضافة إلى دورها المؤثر في تحسين ظروف المعيشة وإشاعة الرخاء في المجتمع وقد عرفت بلاد الشام منذ القدم بدورها التجاري⁽²⁾ مما جعلها جسراً بين الشرق والغرب ومركزاً استراتيجياً مهماً في تلقي المؤثرات المختلفة وسهولة التواصل مع الآخرين، وفي زيادة حيوية وفعالية حركة التبادل التجاري لمختلف أنواع البضائع، كان ذلك عبر شبكة من الطرق المواصلات البحرية والبرية.

التجارة الداخلية:

تعتبر بلاد الشام من أهم المناطق في العالم في الإنتاج الزراعي من ناحية، من ناحية أخرى في تبادل المنتجات الزراعية الصناعية التي تعتمد على

التصنيع الزراعي وغيرها من المنتجات التي يمكن تبادلها داخلياً وخارجياً، فمنذ أن كان الإنسان في هذه المنطقة ينتج أكثر من حاجته للاستهلاك وأصبح لديه فائض إنتاجي، وأخذ يتبادل سلعه مع جيرانه من الدول المجاورة (مصر والعراق مثلاً وكذلك فيما بين مدن المنطقة نفسها⁽³⁾) وقد أسهمت بلاد الشام كبيراً في هذا العمل وكان لازدهار التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي صلة وثيقة بالعهد السابق لقيام هذه الدولة .

وكان لتجار مكة صلة تجارية كبيرة ببلاد الشام وخصوصاً بالنسبة للطرق المؤدية إلى فلسطين ودمشق وبعض موانئ البحر المتوسط مثل غزة، وهذه التجارة استمرت فترة طويلة قبل الإسلام يسرت لزعماء مكة التجاريين المعرفة التامة للأوضاع السائدة في جنوب بلاد الشام بشكل خاص، والقواد الذين انتدبهم أبو بكر والذين قادوا الحملات في أيام عمر (13 — 23هـ) — (634 — 644م)، كانوا من المهاجرين المكيين، كانوا على معرفة بالبلاد وطرقها ودروبها، فليس هناك غرابة في توجيهات فتح الشام عن طريق تجارة العرب في تجارتهم إلى بلاد الشام .وقد ارتبطت هذه الطرق التي سلكتها تجارة بلاد الشام بمدن مهمة كان لها الدور الكبير في اتساع التجارة وازدهارها في العصر الأموي، وبعض هذه المدن كان لها دور كبير في ازدهار هذه التجارة منذ العهد البيزنطي، وبعضها الآخر نما وازدهر عقب الفتح الإسلامي⁽⁴⁾. مر تطور التجارة الداخلية في عهد عبد الملك بن مروان بمرحلة ضعف بسبب عوامل أثرت على حجم التجارة و كان من أبرزها ما يلي :

1. كثرة الفتن والقلقل الداخلية التي عصفت بمعظم أركان الدولة الأموية من المعلوم بدايته إلا أن الاستقرار السياسي والأمن الداخلي من أولويات ازدهار التجارة الداخلية و نموها.
2. نقص السيولة النقدية.
3. صعوبة دفع الائتمان للصفقات التجارية على الخصوص الكبيرة منها.

4. ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة حيث روي أنها وصلت إلى 33% مع بداية 77هـ نمت التجارة الداخلية وازدهرت، وكان وراء ذلك العديد من الأسباب من أبرزها زيادة السيولة النقدية الداخلية وذلك بإصدار العملة الإسلامية الجديدة الموحدة التي تطورت من حيث الدقة والانضباط والعيار حتى أصبحت محل ثقة المتعاملين في الأسواق وأصبحت تلقى قبولاً عاماً مما سهل عملية المبادلات بشكل كبير وحل عدد النقود محل وزنها، وبذلك كانت عملية الإصدار نقطة تحول في تطور التجارة الداخلية بشكل خاص (5) حدث هدوء استقرار نسبي داخل الدولة الأموية بعد القضاء على الثورات الداخلية (6) تمت في هذه المرحلة بعض الإصلاحات التي كان من شأنها تسيير الصفقات التجارية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر توحيد وحدة الكيل والميزان من قبل الحجاج بإقليم العراق، وتنظيم الأسواق مما يسهل ويخدم الحركة التجارية، وجود خدمات لراحة التجار، كالفنادق، الحمامات داخل الأسواق. مدن الشام كانت تزدهر فيها التجارة أكثر من غيرها وتعتبر مركزاً تجارياً مهماً. (7)

الأسواق التي كانت تقام في المدن :-

تعددت المدن التجارية المهمة في بلاد الشام منذ أمد بعيد إلا أن بعض المدن قد استمرت في الاحتفاظ بازدهارها ونشاطها التجاري عقب الفتح الإسلامي . بعضها تلاشى تماماً، أو فقد أهميته التجارية وأصبح مجرد قرية أو مدينة خاملة . نمو المدن الداخلية لبلاد الشام يعود إلى تركيبة من التطورات الاقتصادية والسياسية. إن معظم الطرق التجارية عبر سوريا ترتبط بالعراق والحجاز، وكانت المدن الداخلية مثل حلب دمشق في موقع مثالي لتستفيد من هذه الحركة التجارية.

فلسطين موقعها التجاري بصفة خاصة أنها على الركن الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط هكذا كانت الأهمية تجارة دمشق التي

والخضروات، التي تتلف سريعاً. ويبدو أن السلع المعروفة في أسواق بلاد الشام وخاصة المنتجات الزراعية التي تشتهر بها كل مدينة، والمنطقة المحيطة بها ظلت عبر العصور ثابتة وإن كان الأمر لا يخلو من بعض التطورات، أو التغيير حسب الحاجة الاستهلاكية لكل مدينة وقريّة .

كانت أسواق بلاد الشام حلب تعادل أسواق دمشق في الاتساع أو ما يعرض فيها من بضائع مختلفة كالحرير والصوف⁽¹¹⁾.

المساحة التي يحتلها التجار في السوق تختلف بحسب طبيعة عملهم، وحاجة سكان المدينة إلى بضاعتهم .

وكان للشاميين مواعيد لأسواقهم الموسمية عرفت منذ الجاهلية، فقد كان النبط يقومون على العرب، ويقيمون لأنفسهم أسواقاً سنوية يحشدون لها.⁽¹²⁾ كما أن زارعات كانت تقيم سوقاً سنوية يعد سوق بصري بسبعين ليلة يطول أمدها، وغالباً ما تكون طوال الصيف. اعتاد المسلمون بصفة عامة أن يقيموا الأسواق في أوقات معينة في المدن التجارية المهمة في دمشق، وكان فيها التجار وأصحاب الحرف حيث تنشط الحركة التجارية وتتنوع بها السلع القادمة من مختلف الجهات بحكم أنها عاصمة الخلافة الأموية⁽¹³⁾.

كان بالأسواق عمال يشرفون على تنظيمها ويعملون على عدم بروز الحوانيت حتى لا يعوق ذلك نظام المرور داخل السوق، كما كانوا يتولون اسيتفاء الديون واختيار الموازين و المكايل،

الرقابة على الأسواق :-

معاقبة التجار ومنع التدليس والغش في المقاييس والمكايل والموازين، قد جرت العادة أن يوكل أمر المراقبة إلى المحتسب فيها، مهما يكون نوع هذه المهنة، سواء كان طبيباً أو معلماً، الواقع أن المحتسب برغم مراقبة الأسواق لم يكن يحق له تسعير البضائع ولا إلزام الباعة بسعر محدد امتثالاً لما كان يفعله رسول الله (ﷺ) إلا أنه كان ينبغي عليه محاربة الغلاء والاحتكار، لأن الاحتكار حرام في الإسلام قد قال رسول الله (ﷺ) (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) وقال أيضاً (لا يحتكر إلا الخاطيء) .

كما كان المحتسب يحارب وسائل المخادعة والغش في التجارة ويمنع التجار من شراء بضاعة القوافل وهي خارج البلد قبل وصولها إلى السوق إلا أنه لم تظهر صورة عمل على المحتسب واضحة إلا في نهاية العصر الأموي. وكان الخليفة الوليد بن عبد الملك يمر في سوق البقالين و يسأل عن ثمن حزمة البقل ثم يقول : (زد فيها فإنك تربح) وربما فعل الخليفة ذلك مع مختلف الباعة . ورقابة الأسعار حتى لا ترتفع عما يناسب دخل الرعية كما كان هشام عبد الملك يقف بباب القصاب فيسأله عن سعر اللحم، ورأى رجلاً من خاصته يبتاع لحمًا فغمزه فأتاه فسأله : بكم يشتري ؟ فقال : بدرهم . قال هشام : أحسنت و أكثر من هذا السوق ، كما كان يقف بباب البقال و يسأله بكم يبيع الحزمة من كان و كذا فيقول له البقال : بفلسين، فيقول هشام له زد فيها فإنها تستحق أكثر من ذلك⁽¹⁴⁾ ولربما كان الخلفاء يتدخلون في تخفيض الأسعار يؤكد ذلك أن رجلاً قال للخليفة عمر بن عبد العزيز (ما بال الأسعار غالية في زمانك، وكانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال : إن الذين كانوا قبلي يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، فلم يكونوا يجدون بدأ من أن يبيعوا أو يكسر ما في أيديهم . وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء، فقال : لو إنك سعرت لنا - قال ليس إلينا من ذلك شيء إنما السعر لله.⁽¹⁵⁾

أسلوب التعامل في أسواق بلاد الشام (النظام النقدي):

كان استخدام النقد البيزنطي والفراس العملة الثابتة، فيما بعد الدينار العربي النقي والمستقر إلى حد بعيد، فقد لعب بدوره كاملاً مساعداً للتجارة . أما المتعاملون على الأطعمة فعليهم التقاضي في المجلس اختلف جنس المبيع والمشتري أم لم يختلف فلا يكون البيع لوقت مؤجل وهكذا يتبين أن التعامل النقدي مع تجارة الأطعمة ينبغي أن يتم البيع والشراء في وقته فلا يؤجل دفع المبلغ إلى وقت آخر ويضاف إلى زيادة في المال . إلا أن منع الربا كان عاملاً معيقاً للأعمال سلباً على نشاط التجار يضعف من حركة التجارة ولكن في الواقع كان ممكناً، حيث أن أهل الذمة من المسيحيين هم الذين كانوا

يقومون بأعمال الصيرفة وإقراض المال وبجميع المعاملات المالية. إن بعض التجار المسلمين كانوا يلجأون في تقديم القروض إلى أسلوب فيه تحايل على الشرع، بحيث إن هذا الأمر كأن يتم على الشكل التالي: فقد كان المدين يبيع السلعة إلى الدائن بقيمة القرض المتفق عليه، ثم يعود الدائن فيبيع السلعة المدين بقيمة القرض مضافاً إليه أو الفائض بهذه الطريقة كان يتوفر الحل، فيستمر البيع. المؤجل يعتبر من مخاطر التجارة بتعريض التاجر إلى فقدان أموالهم، وقد كان أسلوباً متبعاً عند غالبية التجار مما يوضح ذلك أن أحد التجار قد تخلى عن مهنة التجارة بسبب اعتماد البيع المؤجل⁽¹⁶⁾. ويؤكد على ذلك البيع المؤجل كان طريقة شبة سائدة في العمل التجاري وكان التجار يقومون بتأسيسه في سبيل زيادة فعالية التجارة حيث كانوا يساهمون فيها بما لديهم من أموال نقدية أو بفروض استدانوا، قد تكون المساهمة في الشركة بتقديم المال و ممارسة العمل كذلك أو بواحد منهما⁽¹⁷⁾.

يقوم صاحب المال على تقديم ماله لآخر ليتاجر به لقاء حصة من الربح يتفق عليها وسمي بالمضاربة ويتضمن هذا الاتفاق شروطاً يفرضها صاحب المال على المضارب وهي تجديد أنواع السلع التي يدب المتاجرة بها، وأن يتحمل أي خسارة تلحق بالتجارة وبرأس المال. أما الالتزامات التي تقع على عاتق صاحب المال، فهي تأدية نفقه للمضارب في طعامه ومسكنه وكسوته، باع بالإضافة إلى دفع أجور النقل أما في معاملات الاستدانة في العصر الأموي فكانت تستخدم رسمياً وتتضمن شروطاً والتزامات من نوع الضمانات القوية الواضحة⁽¹⁸⁾.

وحدات الكيل والوزن والقياس :

تناول الإسلام أمور الاقتصاد في الحياة لموضوع النقود، والمكاييل والموازين، وأكد على إقامة المكاييل والموازين بالضبط وعدم الطغيان والتطيف فيها قال تعالى: (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)⁽¹⁹⁾ ودعا الرسول (ﷺ) للمدينة في مدها وصاعهم قال: المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان مكة اتخذ الرسول (ﷺ) الصاع مكيالاً شرعياً علق به بعض الأحكام

العبادات مثل صدقة الفطر، صار الوحدة الأساسية في تقدير المكايل الأخرى . من مكايل الشام المدى، وبعضها من مكايل مصر من الوبية والأردن، وقد تم تجديد وزن الصاع النبوي والمحافظة عليه، على أن يكون وحدة كيل أساسية . تواصلت الدولة بالمحافظة على الصاع من التغيير زيادة أو نقصان ففي خلافة معاوية قام أمير المدينة مروان بن الحكم بجمع الصاعات وعند قام عبد الملك بن مروان جاء صلاح النقود فحص عن المكايل والأوزان أيضا وقام الحجاج بن يوسف باتخاذ القفيز في العراق و جعله كمثال الصاع النبوي وقد عرف بالمختوم الحجاجي، عرف بالمختوم الحجاج في نسبة إلى الحجاج أما المختوم فلانا الحجاج والأمراء من بعدي كان يجعلون من أعلاه خاتماً مطبوعاً لئلا يزيد فيه ولا ينقص منه.⁽²⁰⁾

التجارة الخارجية

عرفت بلاد الشام منذ عصور سحيقة بأهميتها التجارية سواء كان ذلك فيها تنتجه تلك البلاد وتصدره إلى بلاد أخرى، أو ما كان تتمتع به من موقع يجعلها جسراً لطريق التجارة المار عبر الشرق والغرب والشمال والجنوب لمرور قوافل وسفت التجارة العالمية، فقد ازدهرت دمشق لمركز تجاري عند ملتقى طرق القوافل الصحراوية، كما كانت تدمر مركزاً مهماً للقوافل التجارية بين العراق والشام. ولعبت بها المدن الشامية دوراً كبيراً في ترويح البضائع خاصة الحرير.⁽²¹⁾

ازدهرت التجارة الخارجية في العصر الأموي خاصة في عهد معاوية بن أبي سفيان وابنه وهناك عدة عوامل ساهمت في ازدهار التجارة مع الدولة البيزنطية منها:

1. كثرة الاضطرابات والحروب في المنطقة الشرقية من الدولة الأموية، مما خفض من حجم المبادلات التجارية بينها وبين دول المشرق ولو بشكل جزئي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية مع دولة بيزنطة بالغرب .
2. الاستقرار الأمني في الدولة الأموية، دفع بكثير من رؤوس الأموال

للهجرة من مناطق التوتر في الشرق إلى إقليم الشام، بحثاً عن فرص استثمار تجارية آمنة .

3. الاعتماد الكلي لكل الدولتين على الأخرى في مجال هام وحيوي بنسبة لها، فكلما كانت الدولة البيزنطية تعتمد كلياً على أوراق البردي، كانت الدولة الأموية تعتمد كلياً على أوراق البردي، كانت الدولة الأموية تعتمد كلياً على حجم النقد الذهبي داخلها على ما يردها من الدولة البيزنطية⁽²²⁾.

وأيضاً من العلامات التي تدل على ازدهار التجارة بين الطرفين في عهده معاوية ومن بعده لمائة دنانير الذهبية البيزنطية التي كانت موجودة في داخل الدولة الأموية وتتم بها عمليات التداول الداخلية، وتعدد الطرق ساعد على نمو التجارة منها .

أ - الطرق البرية :

وعرف العرب منذ الجاهلية التجارة بين اليمن والشام، فكانت لقريش رحلتا الشتاء والصيف، حيث كانت رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام .

ومقرها بصدى من أرض الشام، ولقد لعبت بصدى عدة أدوار مهمة في تجارة القوافل فهي مفتاح الطريق إلى دمشق⁽²³⁾ .

ومع إطلاقة فجر الإسلام على بلاد الشام واستقرار كثير من العرب فيها بعد الفتح الإسلامي ازدادت التجارة أشعاعاً، ذلك أنه قد توفرت للعرب المسلمين في بلاد الشام فرصتين ذهبيتين معاً فأولهما : حبهم ومعرفتهم للتجارة وأساليبها .

والثانية : مركزها الرئيسي في بلاد الشام وما بها من خيرات وإضافة إلى موقعها المهم للتجارة العالمية، وقد تعددت الطرق المارة ببلاد الشام لنقل المتاجر إليها من جميع الجهات، فقد كان هناك طريق للقوافل يجعل تجارة اليمن والحجاز بمحاذاة البحر الأحمر⁽²⁴⁾، وهذا الطريق هو الذي كانت تسلكه قريش إذا أرادت الشام، وهو الطريق الذي سلكته قافلة قريش القادمة من

الشام والتي اعترضها فيه المسلمون فكانت غزوة بدر الكبرى⁽²⁵⁾ وقد ذكر بن الأثير ان أهم تجار قريش كانت الفضة⁽²⁶⁾.

وأما البضائع الهند وفارس كانت تنتقل برا عن طريق عمان والعراق إلى البادية، حتى ينتهي بها المطاف إلى البلاد الشام⁽²⁷⁾.

ومن أهم الطرق التي اهتم بها المسلمون هو طريق الحج الشامي فقد كان الراكب يخرج من المدينة دمشق حيث يجتمع الحجاج في هذه المدينة حيث يتجهون إلى قرية تسمى (الكوة) تنزل بها القوافل فتتزوّد منها بالماء لوفرة الأنهار بها⁽²⁸⁾، ومنها إلى الضمين وهي قرية في أوائل حوران ومنها إلى بصدى وهي أول المدن التي أفتتحها المسلمون في بلاد الشام⁽²⁹⁾، ويسير الراكب متجهاً إلى أبله وهي آخر مدن الحجاز وأول الشام على ساحل البحر الأحمر فيجتمع بها حجاج الشام وحجاج مصر⁽³⁰⁾ ثم إلى تبوك في اتجاههم إلى المدينة ثم إلى مكة، كما كان لهذا الطريق أهميته في الفتوحات الإسلامية حيث عبر أبو عبيدة طريقه إلى بلاد الشام، فاعترضته قافلة إلى قريش محملة بالسكر والفواكه المجففة فاستولت عليها.

ولقد كان هذا الطريق أهميته التجارية حيث كانت تصل قوافل التجارة تصل إلى المدينة ومنها تجارة عبد الرحمن بن عوف⁽³¹⁾.

وكان هنالك طريق آخر لتجارة الصين والشرق ومروراً بأوسط آسيا وإيران وبلاد العراق، ومنها عبر البلقاء إلى تدمير ثم إلى عدن فلسطين وموانئها ولقد كان لطريق تدمير أهمية كبيرة في نقل التجارة العالمية من الشرق والغرب قبل الإسلام، وإذا كان هذا الطريق قد فقد كثيراً من أهميته بعد سقوط تدمير، إلا أنه ما لبث ان استعاد هذه الأهمية بعد اتخاذ الأمويين إلى بلاد الشام لخلافتهم.

وأما تجارة دمشق وطرق القوافل بها، ظل الطريق التجاري بها قائماً بدون تغيير في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين، فقد كانت سياسة الأمويين تقوم على العمل على تسهيل نقل التجارة لما في ذلك من أهمية في إنعاش الحركة التجارية في بلاد الشام⁽³²⁾، فقد كان القوافل تصل إلى دمشق عن

طريقين : إحداهما : طريق يحاذي الطريق النهري عبر الفرات، ثم تنطلق إلى دمشق، والطريق الثاني : يبدأ من اليمن ويجتاز بلاد الحجاز إلى بصدى ثم إلى دمشق عبر البادية الشام .

عني الأمويين بتسيير سبل التجارة، فنشروا الأمن والطمأنينة في أنحاء دولتهم، وأقاموا المحطات والآبار في طرق القوافل الحج موضوع العناية الخلفاء⁽³³⁾، فمن ذلك ما حدث في سنة 70 هـ في خلافة عبد الملك بن مروان حيث تضرر الناس في القرى الموصلة إلى مكة من جراء الأمطار فاهتم بذلك عبد الملك وأرسل إلى عاملة الأموال ليقسمها على كل من تضرر، كما اهتم الوليد بن عبد الملك فكتب إلى عامله على المدينة المنورة عمر بن عبد العزيز تسهل الثانية وحفر الآبار في البلدان⁽³⁴⁾، وفي سنة 61 هـ حج الوليد واهتم بطريق الحج وقسم الأموال والدقيق⁽³⁵⁾، وفي عهد عمر بن عبد العزيز اهتم بطرق الحجيج وحفر الآبار في مناطق مختلفة في طريق الركب الشامي⁽³⁶⁾.

وقد كان لهذه الطرق التجارية والموسمية المهمة العناية بطرق ومنازل المارين بها، كما كان يوجد في دمشق فنادق أشبه بالأسواق الكبيرة ينزل بها التجار القادمون إليها، فيضعون بضائعهم في أسفلها، وينامون في أعلاها، وأنه كان يطلق على هذه الأسواق اسم المخازن أو الفندق، وكانت (الكسوة) أول منزل تنزله القوافل إذا خرجت من دمشق متجهة إلى الحجاز أول إلى مصر⁽³⁷⁾.

ب - الطرق البحرية :

إذا نظرنا إلى بلاد الشام من ناحية موقعها البحرية والبرية على التوالي، وجدنا أنها تتميز بموقع فريد، ذلك أن موقعها الجغرافي جعلها مركزاً هاماً لالتقاء التجارة العالمية وتفرعها منها وأليها، حيث تلقى بتجارة العالمية وتفرعها منها وأليها، حيث تلتقي بتجار الشرق الأقصى، وتجارة الجنوب العربي، وتجار أفريقية وأروبا عبر موانئ رئيسية هامة وخطوط ملاحية لعبت دوراً هاماً في التجارة العالمية البحرية إلى بلاد الشام عبر طريقين :

الطريق الأول : هو الخليج العربي، من أهم الطرق الملاحية الناقلة لتجار الشرق الأقصى والعين إلى بلاد الشام، فكانت التجارة تصل إلى موانئ

الخليج العربي، ثم تنقل بحراً عن طريق نهر الفرات⁽³⁸⁾، ومنه عبر بادية الشام إلى مدن الشام وموانئه الرئيسية، ومنها عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا⁽³⁹⁾ ويبدو ان صحاري وهو م أقدم موانئ عمان - كان لها دور كبير في هذه التجارة فقد ذكر الحميري بأنه كان يقصدها التجار، وأليها تجلب بضائع اليمن، ويتجهز منها أنواع التجارات، وتسافر منها مراكب العين⁽⁴⁰⁾. هذا وقد ازدادت أهمية الدور الذي يلعبه طريق الخليج العربي في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب بعد أن قامت الخلافة العباسية وأصبح العراق مركز الدولة الإسلامية، بل ازدادت أهمية الطريق أكثر بعد أن قام التجار والمسلمون برحلاتهم لبحرية إلى الشرق الأقصى ووصلوا إلى سواحل الصين⁽⁴¹⁾.

الطريق الثاني وهو طريق البحر الأحمر: وعن هذا الطريق كان يعتبر ميناء أيلة (العقبة) باب لبلد الشامية على المحيط الهندي وأفريقية والشرق الأقصى. ومن هنا جاءت أهمية التجارية والإستراتيجية، أضف إلى ذلك أن موقعها في فم رأس الخليج الذي جعلها تتحكم أيضاً في طرق المواصلات البرية، التي تربط مصر والشمال الأفريقي بالحجاز وجنوب الجزيرة العربية إلى بلاد الشامي⁽⁴²⁾.

وقبل الإسلام كانت الحرب سجالاتاً بين البيزنطية والحبشة من، والفرس من جهة أخرى السيطرة على تجارة البحر الأحمر، حتى أشرقت شمس الإسلام، فدخل تاريخ تجار لبحر الأحمر مع هذه الإشراقة في طور جديد كان العرب فيه سادت البحر، وفي العصر الأموي ازدهرت تجار البحر الأحمر، والمحيط الهندي، واهم الخلفاء الأمويين بتجار الشرق، وعملوا على إنشاء محطات تجارية على الساحل الشرقي الأفريقي، لتأمين هذه التجارة، ويشهد على ذلك قد قام الخليفة بن عبد الملك بن مروان (65 - 86) هـ من إرسال قوات في سنة 75هـ إلى ساحل افريقية الشرقي حيث اتخذت هذه القوات قاعدة لها في جزيرة لامو الواقعة في المياه الساحلية ما بين الصومال وكينيا - هذا وقد قام الأمويين عقب نزول قواتهم في ارخيللامو بإنشاء عدد كبير من

المواني التجارية على الساحل الأفريقي الشرقي لحماية تجار الشرق في مياه المحيط الهندي⁽⁴³⁾، وحظيت ارويا من هذين الطريقين إلى بلاد الشام بسلع وبضائع الشرق الأقصى وشرق أفريقية، وجنوب الجزيرة العربية، وكان لتجار اليهود الرادنية، دور في هذه التجارة، فقد ذكر ابن خرداذية: أن تجار اليهود كانوا يملكون ثلاثة طرق: الأول: طريق البحر من فرنسا إلى سوريا، ومن هناك العراق والخليج العربي حتى الهند والعين.

والثاني: عبر اسبانيا وبعد العبور مضيق جبل طارق إلى الساحل الشمالي الأفريقية حتى مصر فبالبحر الأحمر إلى الهند، الثالث عبر وسط أوربا إلى أرض الخرز (الأتراك الذين يعيشون حول بحر فزوين)، ومنها يعبر اليهود إلى داخل آسيا حتى يصلوا إلى الهند⁽⁴⁴⁾، كما ذكر الحميري أن القسطنطينية وخليجها المشهود وهو الداخل من بحر الشام في البحيرة التي تتصل بالقسطنطينية يصل إليها التجار المختلفون من العراق والشام⁽⁴⁵⁾. ويستدل من الدراسات التاريخية عن بعض المدن الشام الساحلية مثل طرطوس وانياسوالاذقية، أنها كانت من العصر الأموي مراكز دفاعية بحرية، وأنه لم يكن لها أية أهمية اقتصادية أو سياسية أما المدن الساحلية التي اشتهرت في العصر الأموي بأهميتها السياسية والاقتصادية والتجارية، فهي صور وصيد وطرابلس، صور كانت المركز السياسي والإداري وعاصمة لجنوب لبنان وأحدى القواعد البحرية في العصر الأموي، بينما كانت صيدا ذات أهمية تجارية وكانت من أشهر أسواق العطور⁽⁴⁶⁾

أما طرابلس فقد أصبحت أكثر المدن أهمية في الساحل السوري في العصر الإسلامي، وكانت لها أهمية اقتصادية وحرية منذ عهد بعيد إذا أنها تعتبر المنفذ الرئيسي للطرق التجارية التي تصلها بأهم مدن الشام حلب دمشق وتدمير، وكذلك بالعراق والخليج العربي، ولقربها من غابات الأرز، أصبحت قاعدة لبضاعة السفن، وقد اهتم بها الخلفاء الراشدون والأمويين لكونها الميناء الطبيعي لمدينتي دمشق وحمص⁽⁴⁷⁾.

ج - صادرات بلاد الشام :

كان من أهم صادرات البلاد الشام القمح والدقيق والزيت⁽⁴⁸⁾، كما اشتهرت بتجفيف المشمش والفريك بالشمس⁽⁴⁹⁾ وكان ذلك من صادراتها الرئيسية لكثرة هذه المحاصيل بها، ومن الصادرات المشهورة في بلاد الشام أيضاً الفاكهة اليابسة (المجففة) والفسق واللوز والكعك⁽⁵⁰⁾ . وكانت دمشق تصدر المنسوجات إلبالقسطنطينية ومصر وارمينية، وبقية جهات سورية، وكانت لها تجارة واسعة مع منطقة حوران في زراعة الحنطة، كما كانت تصدر كل سنة جانباً كبيراً من الطحين إلى بيروت⁽⁵¹⁾، وكذلك العسل والسمن والملح والكبريت⁽⁵²⁾.

ومن المدن التي تشتهر بتصدير محاصيلها الزراعية معرة النعمان التي كانت تصدر التين والفسق إلى مصر⁽⁵³⁾، وكانت فلسطين تصدر الزيت والحروب والصابون والتفاح والقطن والنيلىة والتمور والحبوب والخضر والمنسوجات القسطنطينية والحريية، كما اشتهرت قرى الشام بصادراتها من الشام بصادراتها منذ عهد قديمة نظراً لخصوبة الأرض والكثرة، أراض رعى، الماشية⁽⁵⁴⁾، ومن صادراتها الصناعية التي اشتهرت بها أيضاً منذ العهود القديمة السيوف والزجاج والأدوات المطلية بالميناء، والفراء⁽⁵⁵⁾.

واردات بلاد الشام :

تعدت المصادر والمراجع في تصنيف الواردات القادمة إلى العالم الإسلامي بصفة عامة، فإذا كانت بلاد الشام ودمشق خاصة مقر الخلفاء بني أمية، فلا يستغرب أن تكون جميع هذه الموارد قد وصلت إلى بلاد الشام وأهمها العطور والطيبون التي عشقها العرب وعرفوها منذ القدم، إضافة إلى أن كثير من هذه الواردات التي انتقلت بضاعتها بعد ذلك إلى بلاد الشام، ومنها الحريية على سبيل، فمن وأرادت دمشق الأواني وأدوات الغزل والمنسوجات الحريية والصوفية والقطنية⁽⁵⁶⁾، والكتانية والنيلىة والأرز والسكر، والجلود المدبوغة، وكانت السيوف تستورد من الهند إلى بلدة الخط في عمان وتسمى الخطيبة⁽⁵⁷⁾، وقد عدت الغزوتين وواردات بلاد الشام من الشرق والجنوب،

فذكر أن سليمان بن عبد الملك كان يبحث إلى مهرة - بأرض اليمن - يشتري النجائب المهدية⁽⁵⁸⁾، كما ذكر أن تجار المسلمين كانوا يجلبون القرنفل من الجزيرة بريطاييل⁽⁵⁹⁾، وجلبون من سقطري الصبر⁽⁶⁰⁾ ودم الأخوين، والفلفل من مليار، ويجلبون من قرص اللادت الجيد والزواج والقرص، الزواج الذهبي ومعدن التوتيا من كرمان، كما وصف القزوين مدينة عدن على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن . أنها مرفأً مراكب الهند وبلده التجارة ومرابح الهند، وبها مغاص اللؤلؤ .

فمن التجارات الواردة إليها من الجنوب، وكان يجلب من سرنديب الحرير والياقوت بجميع ألوانه والبلور وأنواع كثيرة من العطر⁽⁶¹⁾، وكان يجلب القطران من القيارة، على مقربة من دجلة فيصل إلى الشام ومكة وإلى جميع البلاد البحرية، وكان العنبر الجيد يستخرج من البحر الأحمر، كما كانت قوافل الحجاز تنقل إلى فلسطين الجلد المدبوغ وبعض النباتات الطيبة والزيت الطائفي أحياناً ومن اليمن الروائح و العطور وبعض المنسوجات مثل الثياب النجرانية والسيوف إيمانية، ومن أفريقية الذهب والعاج والأنبوبي وريش النعام، كما كان المسك والعنبر القادم من فارس له أهمية كبرى في واردات بلاد الشام، أن يزيد بن عبد الملك يجب الخيل، فكان الناس يتنافسون في إهداء أفضلها إليه، وكان هشام بن عبد الملك يجب الثياب ونفائس اللباس، وكان الناس يتبارون في تجارتها.⁽⁶²⁾

الخاتمة

كانت بلاد الشام من أقدم العصور مهذاً للديانات السماوية ومعبر لأهم طرق التجارة بين الشرق والغرب ونقلت التجارة عبرها إلى جميع أنحاء البلاد واهتم خلفاء الدولة الأموية بتنمية موارد الدولة والعناية بطرق الري وإصلاح الأراضي وبذلك توفرت الخامات الزراعية الهامة التي ساعدت على التصنيع وبالتالي وفرت مواد التصنيع في بلاد الشام، وحصلت على مورد آخر وهو مورد التجارة التي تنقطع عبر الطرق التجارية القديمة والمستحدثة منها

خلال الحكم الأموي وفي الختام توصلت الدراسة جملة من النتائج أهمها :

النتائج :

- 1) موقع بلاد الشام الجغرافي ساعد في عملية التبادل التجاري مما أدى إلى زيادة دخل الدولة .
- 2) نجاح الأمويين في تحقيق الازدهار الاقتصادي في بلاد الشام.
- 3) انتعاش الحركة التجارية الخارجية والداخلية في بلاد الشام وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية.
- 4) استقرار الأوضاع الاقتصادية وازدهارها نتيجة للإصلاحات المالية التي قام بها الخلفاء الأمويون.

التوصيات :

توصي الباحثة بعدد من التوصيات من أهمها:

1. توصي بضرورة إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية التي تكشف لنا الجوانب التي مازالت مغمورة.
2. إجراء مسح ميداني وحصص البحوث والرسائل الجامعية التي تم إنجازها في هذا المجال بهدف تقويمها واستنباط موضوعات دراسية مستقبلية.
3. الاهتمام والاستفادة من الجوانب الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي في بناء الحاضر.

فهرسة:

- (1) السايح، احمد عبد الرحيم، أضواء على الحضارة الإسلامية مركز الكتاب للنشر، ط1، 2001م، 1422هـ، ص 109.
- (2) فليب حتى تاريخ سويا و لبنان فلسطين، ج (و - ت)، ص389.
- (3) دلو، برهان الدين، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، دار الفارابي للنشر، بيروت، 1985م، ص 113.
- (4) الجوهري، يسري عبد الرازق، دراسات في جغرافية المارد الاقتصادية، دار المعارف للنشر، ج3، 1973م، ص123.
- (5) حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط6، 1465 هـ، ج2، ص126.
- (6) ابن خلدون، العبر و ديوان المبتدأ الخبر، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1967، ج3، ص67.
- (7) رحال، عاطف، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الإسلامي ط1، بيان للنشر و التوزيع، بيروت، 2000م ص 164
- (8) رحال، عاطف، المرجع السابق، ص167.
- (9) الحموي، ياقوت، ت: 626 هـ، معجم البلدان، ج3 طبعة دار صادر، بيروت، 1399هـ\ 1979م، ص 465
- (10) رحال، عاطف، المرجع السابق، ص 183 ..
- (11) علي، محمد كرد، الإسلام الحضارة العربية، مطبعة لجنة التأليف، الترجمة النشر، القاهرة، ط3 1968م، ص 32 .
- (12) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج1 ص 303 .
- (13) عبد الرحمن، عفاف، عمرو بن العاص ودوره السياسي في الدولة الإسلامية (8هـ - 629م (43هـ\ 664م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 1428هـ\ 2007م) ص 54 ..
- (14) حسن، حسن إبراهيم، المرجع السابق ص 128
- (15) ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص201
- (16) محمد أمين صالح، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1984م، ص 93 - 94.

- (17) رحال، عاطف، المرجع السابق، ص 170
- (18) بسيوني، سعيد أبو الفتوح محمد، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء للنشر، ط1، 1908هـ - 1988م، ص 591.
- (19) سورة المطففين، الآيات 1 - 2.
- (20) الحضري، عصام الدين هاشم، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، دن، ص 196 .
- (21) السالم، السد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 24
- (22) الصلابي، علي محمد، أمير المؤمنين معاوية، المرجع السابق، ج2، ص 305 .
- (23) ابن الأثير، المصدر السابق، ج2، ص 409 .
- (24) احمد، موسى عبد الغفار، المرجع السابق، ص 59 .
- (25) الطبري، المصدر السابق، ج2، ص 422.
- (26) ابن الأثير، ج2، ص 145.
- (27) الأفغاني، سعيد، المرجع السابق، ص 15 - 16 .
- (28) ياقوت المصدر نفسه، ج 4 ص 4 ص 465 .
- (29) ابن الأثير، المصدر السابق، ج2، ص409،، عاطف رحال، المرجع السابق،.
- (30) رحال، عاطف، المرجع السابق .
- (31) بن كثير، المصدر السابق، ج 7، ص 164 .
- (32) عبد الرؤوف، عصام الدين، المرجع السابق، ص 55.
- (33) ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 196 .
- (34) البلازري، المصدر السابق، ص 65 .
- (35) الطبري، المصدر السابق، ج6، ص 437 .
- (36) ابن الأثير، المصدر السابق، ج4، ص 555 .
- (37) الأفغاني، المصدر السابق، ج 17، ص 167 .
- (38) رحال، عاطف، المرجع السابق، ص 165 .
- (39) احمد، موسى عبد الغفار، المرجع السابق، ص 59
- (40) الأفغاني، سعيد، المرجع السابق، ص 15 .
- (41) الأفغاني، سعيد، المرجع السابق، ص 15 .

- (42) القوص، عطية، المرجع السابق، ص 19 .
- (43) القومي، عطبة، المرجع نفسه، ص 22 .
- (44) ابن خرداذية، المصدر السابق، ص 153 .
- (45) الحميري، الروض المعطار، تحقيق احسان عباس، مكتبة لبنان، ط2، 1984، ص 48 .
- (46) الأفغاني، سعيد، المرجع السابق، ط3، ص 25 .
- (47) عاطف رحال، المرجع السابق، 168 .
- (48) بن كثير، المصدر السابق، ج7، ص 162 .
- (49) حسن، محمد، المدينة المنورة في العصر الأموي، مكتبة دار التراث، بيروت، ط1، 1404 هـ - 1984م، ص 332 .
- (50) ابن كثير، المصدر السابق، ج7، ص 164 .
- (51) علي، محمد كرد، المرجع السابق، ص 28 .
- (52) ابن عساكر، المرجع السابق، ص 164 .
- (53) ابن بطوطة، المصر السابق، ص 52 .
- (54) البلازي، المصدر السابق، ص 175 .
- (55) رحال، عاطف، المرجع السابق، ص 210 .
- (56) عاطف، رحال، المرجع السابق، ص 211 .
- (57) الحمودي، ياقوت، المصدر السابق، ج 2، ص 211 .
- (58) القزوتي، ص 122 .
- (59) برطاييل، جزيرة، قريبة من الجزيرة الزانج في حدود العين، المصدر نفسه ص 82 .
- (60) دم الأخوين، وهو خشب نباتي يصنع به، المصدر نفسه، المصدر نفسه.
- (61) الحميري، المصدر السابق، ص 212 .
- (62) العبادي، أحمد مختار، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، مطبوعات ذات السلاسل، الكويت، 1405هـ - 1985م، ص 341 .

المصادر والمراجع: أولاً المصادر

- (1) القران الكريم
- (2) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخير دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1967، ص76.
- (3) ابن كثير، (ت: 774هـ)، البداية و النهاية مكتبة المعارف، بيروت، ج9، 1405 هـ / 1985 م ص، 165
- (4) ابن كثير، (ت: 630 هـ)، الكامل في التايخ دار بيروت للطباعة و النشر، 1385هـ، 1965م، ج2، ص 145
- (5) الاصفهاني، علي الحسين 356هـ / 969م الأغاني (د - ط)، ج 6 القاهر للنشر، 1936م، 183 .
- (6) البلاذري (ت: 379هـ) فتوح البلدان، مراجعة وتعليق محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1298هـ، 1978م، ص170.
- (7) الحمودي، ياقوت (ت : 626هـ) معجم البلدان، ج 2، مطبعة دار، صادر، بيروت، 1399هـ، 1979 م، ص 449
- (8) الحمودي، ياقوت، ت: 626هـ، معجم البلدان، ج4، دار الصادر للنشر، بيروت، 1399هـ، 1979م، ص456.
- (9) الطبري (ت: 310هـ، تاريخ الرسول، الملوك، تحقيق محمد ابوالفضل، دار النشر المعارف، مصر، ط2، ج7، 1961م، ص240.
- (10) الكبرى، ابن مسعد الطبقات، دار صادر في بيروت 1405 هـ / 1985م، ج5، ص349

ثانياً المراجع

- (1) بسيوني، سعيد أبو الفتوح محمد، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء للنشر، ط1، 1908هـ - 1988م، ص591.
- (2) بطانية، محمد حنيف الله، دراسة في تاريخ الخلفاء الأمويين، 338هـ
- (3) الجوهرى، يسري عبد الرازق، دراسات في جغرافية الموارد الاقتصادية دار المعارف للنشر، ج3، 1973 م، 123
- (4) حركات، إبراهيم، السياسة و المجتمع في العصر الأموي، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب ط1، 1410 هـ / 1990م، ص227
- (5) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، مكتبة النهضة، العربية للنشر، القاهرة، ط6، 1465 هـ، ج2، ص 126
- (6) حسن، قليب، تاريخ سوريا و لبنان و فلسطين، ج1 (د - ت)، ص 389 .
- (7) حسن، محمد، المدينة المنورة في العصر الأمي، مكتبة دار التراث بيروت، ط1، 1404هـ 1984م ص 332

- (8) الحضري، عصام الدين هاشم، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، د ن،
دت، ص 196 .
- (9) دلو، برهان الدين، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ، العربي الإسلامي، دار
الفارابي للنشر بيروت، 1985 م، ص113
- (10) رحال، عاطف، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي، ط1،
بينان للنشر و التوزيع، بيروت، 2000م، ص164
- (11) زيادة، نقولا، التطور الإداري لبلاد الشام بين بيزنطة و العرب، عمان
للنشر، 1404هـ، 183، ص3
- (12) السايح، أحمد عبد الرحيم، أضواء على الحضارة الإسلامية، مركز
الكتاب للنشر، ط1، 2001، 1422، ص109
- (13) صالح، محمد أمين النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة
الشرق القاهرة، 1984م، ص 93 - 94.
- (14) الصلابي، محمد علي، الدولة الأموية، دار الأندلس للنشر، ط 1، 1429هـ
/ 2008م، ص280
- (15) العبادي، أحمد مختار، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، مطبوعات
ذات السلاسل، الكويت، 1405هـ - 1985م، ص 341.
- (16) عبد الرؤوف، عصام الدين، الحواضر الإسلامية الكبرى، دار الفكر
العربي، ط2، 1976 ص 32
- (17) علي، محمد كرد، الإسلام و الحضارة العربية، مطبعة لجنه التأليف، و
الترجمة النشر، القاهرة، ط3، 1968 م، ص32
- (18) القومي، عطية، مذكرات في الحضارة العربية الإسلامية، جامعة القاهرة،
فرع الخرطوم 1981م 1998، ص22
- (19) موسى، عبد الغفار أحمد، الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية للنشر،
1399هـ / 1979، ص59
- (20) نافع، عبد المنعم صالح، الحياة السياسية و مظاهر الحضارة الإسلامية
في النشر الإسلامي في عهد الخليفة هشام، القاهرة للنشر، 1972 م، ص136 .
- ثالثاً الرسائل**
- (1) عبد الرحمن، عفاف، عمرو بن العاص و دوره السياسي في الدولة الإسلامية،
(8 هـ 629م) (43هـ - 664م)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين،
1428هـ، 2007م ص54